ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

بين طهران والرياض... هل ينجو لبنان؟

ريما فارس

يقف الشرق الأوسط على حافة تحوّل جديد، لا يشبه ما قبله من تحالفات. المنطقة تعيد رسم خرائط النفوذ على مهل، وسط هدوءٍ يشبه ما قبل العاصفة، حيث المفاوضات تجري في العلن والرسائل في الخفاء. وما بين طهران والرياض، تتكوّن ملامح مشهد إقليمي لا يزال مفتوحاً على كل الاحتمالات.

إيران لم تعد كما كانت قبل سنوات. تجاوزت مرحلة العزلة إلى مرحلة صناعة القرار، وباتت رقماً صعباً في معادلة الإقليم. رفضها للعرض الأميركي الأخير بشأن تخصيب اليورانيوم لم يكن مجرّد موقف نووي، بل إعلان سيادة. قالت طهران بوضوح إنها لن تخضع بعد اليوم لمنطق الضغط، وأنّ من يريد التفاهم معها عليه أن يعترف بدورها الإقليمي لا أن يختزله في ملفّ واحد. هي تدرك أنّ قوتها لا تُقاس فقط ببرنامجها النووي، بل بشبكة نفوذها في المنطقة، ما يجعلها طرفاً حاسماً في أيّ تسوية مقبلة.

في المقابل، تتقدّم السعودية بخطى حذرة في إدارة ملفاتها الإقليمية. منذ اتفاق بكين، تفضّل التهدئة المدروسة على المواجهة المفتوحة، وتسعى لترميم علاقاتها من موقع الشريك لا الخصم. هي تدرك أنّ الاستقرار في المنطقة لا يمكن أن يُبنى على إقصاء طهران، وأنّ الانفتاح المتبادل قد يشكّل بوابة لتسوية أوسع تشمل اليمن ولبنان وسورية.

أما لبنان، فبقي في عين العاصفة. الحكومة الجديدة برئاسة نواف سلام منفتحة على السعودية ومقفلة على إيران، فيما إبقاء الجسور مع إيران ضرورة واقعية، لأنّ الدور الإيراني جزء من نسيج التوازن اللبناني نفسه، لا يمكن تجاهله أو القفز فوقه.

فصمت سلام وحكومته المدوّي أمام الانتهاكات الإسرائيلية اليومية للأجواء اللبنانية بدا وكأنه خيار سياسي أكثر منه موقف دبلوماسي. الطيران الإسرائيلي المتواصل فوق سماء لبنان، ما فسّره كثيرون بأنه تموضع أقرب إلى الرؤية الأميركية التي تفضّل "الاستقرار الصامت" على الموقف المبدئي. هذا الصمت لم يكن حياداً، بل عجزاً مغلفاً باللياقة الدبلوماسية، يطرح سؤالاً جوهرياً: هل يمكن لحكومةٍ تلوذ بالصمت أمام العدوان أن تدّعي حماية السيادة؟

التسويات الجارية في المنطقة ما زالت هشّة، لكنها ترسم ببطء خريطة جديدة تُكرّس حضور القوى الفاعلة لا التابعة. وإذا نجح التفاهم بين طهران والرياض في تثبيت هدنة شاملة، فقد يكون لبنان من أوائل المستفيدين، شرط أن يُحسن استثمار التوازن بدل أن يكون رهينة له.

أما إذا عادت المواجهة إلى الواجهة، فإنّ الساحات المفتوحة ـ ومنها لبنان ـ ستتحوّل مجدّداً إلى ميدان ضغط متبادل.

في النهاية، ما بين صبر طهران الدبلوماسي ومرونة الرياض السياسية، وبين ضغوط أميركا وعدوانية "إسرائيل"، يقف لبنان على خيطٍ دقيق بين الانفراج والانفجار...

الإبادة الصامتة وحصريّة الاشتباك

إيهاب زكي

مذابح على مدار اليوم بالليل والنهار، كانت نتيجتها أكثر من مئة شهيد وعشرات الجرحى، بذرائع ليست جديرة بالذّكر، فالعدو ليس بحاجة للتذرع بأيّ أسباب، للإقدام على ارتكاب جرائمه، فما يُسمى بالمجتمع الدولي الذي يتباكى على جثث ١٢ صهيونيًا في رمال غزة، لا يرفّ له جفن، على مليونيّ إنسانٍ حيّ في قطاع غزة، لذلك فإنّ قتلهم وحصارهم وتجويعهم ودفنهم أحياء، حقٌ مشروع متى ارتأى نتنياهو ذلك.

منذ اتفاق وقف النار، للمرة الثانية خلال أسبوع، يتذرع الكيان بحادثٍ أمنيّ في رفح، لتشغيل آلة القتل، حادثٌ تبرأت منه الجهة المتهمة به، فقالت حركة «حماس»، أنْ ليس لها علم بهذه الحوادث، وأنّها ما زالت ملتزمة باتفاق إنهاء الحرب، وغموض هذه الحوادث، لا يختلف كثيرًا عن غموض المراحل اللاحقة للاتفاق.

منذ بداية الحرب تبلورت واختُزلت ماهيّتها في الصراع على اليوم التالي، وهو اليوم الذي كان يعِد نتنياهو أميركا والغرب، كما يعِد ناخبيه من اللصوص والقتلة، بأنّه سيكون بلا «حماس» وبلا سلاح في غزة، بل حتى بلا غزّيين، لكن واقع اليوم التالي كان غزاويًا حمساويًا مسلحًا، وهذا ما يجعل منه طرفًا خاسرًا.

رغم أنّ معضلة نتنياهو هذه تعدُّ محدودة في حساب المصالح الأميركية الكبرى، فإنّها بالنسبة له هي مركز الكون، وهي أهم مسببات أفعاله وخلفيات سياساته، ولكن هذه المصلحة القذرة-من نتنياهو- غير مسموح لها بتجاوز خطوط أميركا الحمراء، فتأخذ على يده كلما امتدت إلى تلك الخطوط.

هنا برز المخطط الأميركي الذي تقاطع

مع مصالح نتنياهو المحدودة، حيث يثبت لناخبه أنّه أكثر إجرامًا، وأنّه المجرم الأخير والملاذ الأخير لكل المتعطشين لسفك الدم، في المقابل تحقيق أميركا أهدافها من اتفاق وقف الحرب، بممارسة الإبادة الصامتة والقتل الصامت.

إبادة جماعية بلا ضجيج، فلا مظاهرات في عواصم الغرب، ولا ضغط على حكوماته، بما فيها حكومة الولايات المتحدة الذي قال رئيسها «نشأت في بيئةٍ، كانت فيها الكلمة السيئة بحق «إسرائيل» تكلفك مستقبلك السياسي، أمّا الآن فقد أصبحت الكلمة الجيدة بحق «إسرائيل» هي من تكلفك مستقبلك السياسي».

كذلك هي حربٌ من طرفٍ واحد، بلا أحداث أمنية ولا كمائن للمقاومة، ولا صور أو مقاطع مرئية للإعلام العسكري، وهي أيضًا بلا جبهة الإسناد اليمنية التي كانت ضاغطة بشدة على الاقتصاد الصهيوني، بعيدًا عن القلق العسكري والأرق المعنوي اللذين كانت تسببهما للكيان ومستوطنيه وجيشه وسياسييه.

وبما أنّه لا يمكننا الجزم، بماهيّة الحدثين الأمنيين في رفح، فإنه بالحد الأدنى بإمكاننا استشراف طبيعة المستقبل القريب لما يعرف بالخط الأصفر، حيث إنّ مستقبله حسب ما تخطط له الولايات المتحدة، أن يكون غزة الجديدة.

وغزة المتخيّلة هذه عبارة عن مشروع عقاري، تديره شركات أميركية، تحت غطاء إدارة «فلسطينية»، أبو شباب والأسطل وحلس والمنسي، تتبع لجهاز «الشاباك» مباشرةً، ويتم إعادة إعمار هذه المنطقة، وتُترك غزة ذات المليونيّ نسمة على خرابها ودمارها. ومن يريد مسكنًا وتعليمًا وصحةً وخدمات، عليه الانتقال إليها.

لذلك قد ينتقل الصراع من الصراع على اليوم التالي، إلى صراع على غزة الخط الأصفر، فالأحداث الأمنيّة في رفح، تفتح جبهة صدام محتمل، وبلا ماهيّة عن الجهة التي تطلقُ النار، خصوصًا أنّ «حماس» تنفي مسؤوليتها وتؤكد التزامها بوقف الحرب.

وقد يكون إعلان «حماس» عدم مسؤوليتها عمّا وراء الخط الأصفر، هو المدخل الضروري لتحويل تلك المنطقة إلى نقطة صدام واشتباك، دون مسؤولية مباشرة، بما أنّها تُقع تحت السيطرة العسكرية المباشرة للعدو، ولكن حصر الصراع في تلك المنطقة، من الأمور الصعبة إن لم تكن مستحيلة، حيث لا أوراق قوة «إسرائيلية» سوى استهداف المدنيين.

وكذلك يجب تحويل فرض العدو معادلة جديدة بالنار، إلى معادلة مستحيلة، فاستحالة فرض حصريّة الاشتباك خلف ما يُسمى بالخط الأصفر، تقابلها استحالة فرض معادلة الإبادة الصامتة وحرب الطرف الواحد.

الانتخابات العراقية بين الطموح الديمقراطي والتحديات البنيوية

محمد حسن الساعدي

منذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، والعراق يدخل مرحلة جديدة من التحوّل السياسي، اتّسمت بالسعي نحو بناء نظام ديمقراطي تعدّدي عبر صناديق الاقتراع، وقد شكّلت هذه الانتخابات، سواء البرلمانية أو المحلية أبرز مظاهر هذا التحوّل، إلا أنّ التجربة لم تكن خالية من العقبات وتخلّلتها العديد من المطبات التي أثرت بالسلب على مراحل التأسيس للديمقراطية الحديثة في البلاد، بل واجهت تحديات عميقة أثرت على مصداقيتها وفاعليتها.

شهد العراق منذ عام ٢٠٠٥ عدة دورات انتخابية، بدأت بانتخابات الجمعية الوطنية، ثم تتابعت الانتخابات البرلمانية والمحلية، وصولاً إلى انتخابات ٢٠٢١ التي جاءت بعد احتجاجات شعبية واسعة طالبت بإصلاحات سياسية، وقد رافقت هذا التطور تغييرات في قوانين الانتخابات، أبرزها اعتماد نظام الدوائر المتعددة بدلاً من الدائرة الواحدة، وتعديل آلية احتساب الأصوات، في محاولة لتقليص نفوذ الأحزاب التقليدية وتعزيز فرص المستقلين، كما أعيد تشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أكثر من مرة، بهدف تعزيز الشفافية والنزاهة، إلا أنّ هذه الخطوات لم تكن كافية لاستعادة ثقة المواطن العراقي بالعملية الانتخابية.

من أبرز التحديات التي تواجه مراحل التجربة الديمقراطية في البلاد هو ضعف الثقة الشعبية بالقوى السياسية، إذ أنّ المواطن العراقي يعاني من فقدان الثقة بالمؤسسات السياسية والانتخابية، نتيجة لتكرار الوجوه ذاتها في السلطة، وغياب التغيير الحقيقي في السياسات العامة، ما أدى إلى انخفاض نسب المشاركة في الانتخابات، كما حدث في انتخابات ٢٠٢١ التي سجلت نسبة مشاركة لم تتجاوز ٤١٪.

يُعدّ المال السياسي والتأثيرات الخارجية من أهمّ التحديات التي ترافق العملية الانتخابية، فأصبحت الحملات الانتخابية تعتمد بشكل كبير على الإنفاق المالي الضخم، ما أدى إلى تهميش الكفاءات لصالح أصحاب النفوذ المالي، كما أنّ التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن العراقي تؤثر على نتائج الانتخابات وتوجهات بعض القوى السياسية.

كما هو الحال في الفساد الاداري وعمليات التزوير إذ لا تزال الشكوك تحيط بنزاهة الانتخابات، وسط اتهامات بالتزوير والتلاعب بالنتائج، خاصة في المناطق التي تسيطر الأحزاب المتنفذة، ما يضعف شرعية المؤسسات المنتخبة، بالإضافة الى الاستقطاب الطائفي والعرقي، إذ وكما هو معلوم للجميع أنّ أغلب المرشحين يلعبون على هذا الوتر، الأمر الذي جعل الانقسامات الطائفية والعرقية لها دور كبير في تشكيل التحالفات الانتخابية، ما يكرّس نظام المحاصصة ويعيق بناء دولة المواطنة.

من التحديات الأخرى المهمة هو ضعف الثقافة الانتخابية، إذ يعاني أغلب الناخبين من نقص في الوعي السياسي، ما يجعلهم عرضة للتأثيرات العاطفية أو الطائفية في الاختيار بدلاً من التصويت بناءً على البرامج والرؤى التي تقدم الخدمة للمواطن وتجعله يقتنع بهذا المرشح او ذاك.

بالرغم من كل التحديات التي ترافق العملية السياسية والانتخابية، الا أنه لا تزال هناك آمال بإحداث تغيير حقيقي، خاصة مع صعود قوى شبابية ومستقلة تسعى لكسر احتكار الأحزاب التقليدية ولتحقيق ذلك يجب العمل على تعزيز استقلالية المفوضية الانتخابية، ومحاربة المال السياسي والفساد، ورفع وعي الناخبين بأهمية المشاركة الفاعلة، بالإضافة الى تعديل القوانين بما يضمن عدالة التمثيل.

التجربة الانتخابية في العراق تقف اليوم أمام اختبار حقيقي فإما أن تكون أداة للتغيير الديمقراطي، أو تبقى مجرد طقس شكلي يعيد إنتاج ذات النخب السياسية، إذ أن التحدي الأكبر يكمن في استعادة ثقة المواطن، وتحويل الانتخابات إلى ممارسة سياسية فاعلة تساهم في بناء دولة مدنية عادلة.

ترامب يعترف بالفشل في احتواء الصين

استبدل الرئيس الأميركي دونالد ترامب القمة التي كانت مقررة بينه وبين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بقمة جمعته بالرئيس الصيني تشي جين بينغ، وهي قمة كان يسعى لتأخيرها لحين النجاح في ضمان تحييد روسيا من صراعه مع الصين وإخراج إيران من معادلة خطة الحزام والطريق الصينية، وإلى حين الفوز بحرب "إسرائيل" في غزة لفرض طريق الهند أوروبا عبر السعودية وفلسطين بعد اجتثاث المقاومة.

انعقاد القمة بعد اليأس من توفير الشروط التي تضمن تفوقاً استراتيجياً أميركياً يحقق للتفاوض فرص تحقيق الأهداف التي كان يحلم بها ترامب لتنفيذ رؤيته حول أميركا العظيمة، يعني مسبقاً أن ترامب ذاهب للقمة لتفادي المواجهة والتراجع عن خيار التصعيد الذي بدأ به تمهيداً للتفاوض في ظروف وتحت شروط مختلفة لم تتحقق.

الواضح أن الشهور الفاصلة عن فتح المواجهة مع الصين وإعلان التراجع عنها حملت ما يكفي من الوقائع للفشل الأميركي في مواصلة التصعيد الذي صارت كلفته على أميركا فوق قدرتها على التحمل بلا أفق لربح المواجهة، فقد رست توازنات حرب غزة على معادلة استحالة سحق المقاومة، والحاجة لمسار سياسي

طويل مليء بالمطبات قد ينجح بالتضييق على المقاومة لكنه لن ينهيها، وبالتالي سيبقى مشروع طريق الهند أوروبا بعيداً عن التحقق. وقالت المواجهة مع إيران إن استسلامها ليس وارداً وإسقاط النظام فيها مستحيل وإنها تملك من القوة والإرادة والاستقلال ما يكفي لتبقى نقطة الوصل والربط في خطة الحزام والطريق الصينية، بينما قالت السياسات المعتمدة مع روسيا بهدف تحييدها عن المواجهة مع الصين، إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لاعب شطرنج، يعرف قواعد لعبة البوكر، ولذلك لم يقامر مع الرئيس الأميركي ولم ينفع معه ترهيب أو ترغيب.

نتائج القمة الصينية الأميركية قالت إن واشنطن عادت إلى بيع فول الصويا إلى الصين بعدما أوقفت الصين عمليات الشراء وإن المعادن الثمينة عادت تتدفق إلى الأسواق الأميركية بعدما ردت بكين على الرسوم الجمركية الأميركية العقابية بوقف تصدير هذه المعادن، بينما قبلت إدارة الرئيس دونالد ترامب العودة بالرسوم الجمركية إلى ما كانت عليه قبل حملة العقوبات التي فرضها ترامب، وهذا يعني أن بكين التي لم تكن تسعى لأكثر من استمرار القديم على قدمه للمضي قدماً في طريق النمو المتصاعد حصلت ما أرادت، وأن واشنطن التي كانت تريد معادلة جديدة تمنحها فرصة استعادة التفوق فشلت واضطرت للاعتراف بالفشل والعودة بالأمور إلى ما كانت عليه.

محلل اقتصادي صهيوني: وزير المالية يبيعنا أوهامًا

رأى محلل شؤون الاقتصاد في صحيفة «معاريف» يهودا شاروني أن كلام وزير المالية بتسلئيل سموتريتش في مؤتمر نقابة مستشاري الضرائب كان «مزحة مالية» غير موفقة، مشيرًا إلى أن سموتريتش كان قد قال «إنني تحدثت مع رئيس الحكومة، ونحن مصممون على تمرير موازنة عام ٢٠٢٦، التي ستكون تحت شعار من «الحرب إلى النمو»".

وفقًا للقانون، كان يجب أن تصل الموازنة إلى الكنيست حتى يوم غد (١ تشرين الثاني)، أي قبل شهرين من نهاية السنة، لكنها لم تُقر حتى في الحكومة، بحسب شاروني، وفقط يوم الثلاثاء الماضي تذكّروا عقد نقاش أولي حول الموازنة بمشاركة كبار مسؤولي وزارة المالية و«بنك إسرائيل".

ولفت إلى أن المعنيين في الوزارة أوضحوا أن «إسرائيل» ستصل إلى نهاية السنة بدون موازنة مُعتمدة، وسيضطر الوزراء اعتبارًا من ١ كانون الثاني إلى الاكتفاء بميزانية جزئية، مشيرًا إلى أن موازنة عام ٢٠٢٦ ستُقر حتى ٣١ آذار، فقط إذا قرر نتنياهو إنهاء المماطلة، وإذا لم يحدث ذلك، ستُجرى انتخابات.

كما قال شاروني: «بدلًا من أن يستغل وزير المالية أشهر الصيف لإعداد موازنة واقعية، يواصل بيعنا قصصًا عن موازنة لن تكون»، مضيفًا: «لاحقًا أوضح الوزير بنفسه سبب الحاجة إلى الموازنة، وسنظل مضطرين لتحمل أعباء الحرب وتمويل نفقاتها بعشرات المليارات أيضًا في عام ٢٠٢٦، ونحن بحاجة أيضًا للاستعداد في مواجهة خريطة التهديدات الحالية، لذلك ستكون هذه السنة صعبة جدًا ماليًا".

وسأل: «لماذا لا توجد موازنة بعد؟ لماذا لم تُغلق أي وزارة من بين أكثر من ٣٥ وزارة خلال سنتين من الحرب، ولو لمجرد المظهر لتوفير في النفقات؟ لماذا لم تُستغل استقالة وزراء شاس ويهدوت هتوراه لإغلاق وزارات عديمة الفائدة؟ وبالطبع، استمر تدفق الأموال الائتلافية، بما في ذلك الأموال المخصصة للمدارس الدينية التي لا ترسل طلابها إلى الخدمة العسكرية".

كذلك، تابع شاروني: «ليتوقف الوزير عن بيع الأوهام، رغم أن موازنة ٢٠٢٦ لن تُقر في موعدها ولن يكون هناك قانون تسويات يشمل إصلاحات هيكلية، بينما يواصل الوزير بكل قوة بيعنا إصلاحات ويَعِد المواطنين بأموال رخيصة".

وختم: «في غياب قانون تسويات لعام ٢٠٢٦، فإن احتمال إقرار الموازنة يشبه القول إن السعوديين ما زالوا يتنقلون على الجمال ذات السنامين وليس بسيارات «رولز رويس» أو «بنتلي»، ووزير المالية يبيعنا أوهامًا مثل أوهام الاستيطان في غزة ومحو حوارة، لكن عندما يتعلق الأمر بموضوع اقتصادي يمسّ جيوب المواطنين هناك ما يدعو للقلق".

العهد